العدد (1747) السنة السابعة - الاربعاء (17) آذار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مشاورات تشكيل الحكومة المقبلة

لـقـاءات في الـعـلـن واتـفـاقـات سـريـة خـلـف الـكـواليس

بغداد/ كتب المحرر السياسي

على ايقاعات نتائج الانتخابات النيابية المتوالية ، التي وصلت امس الى ٧٩% من مجموع النتائج العامة ، تشهد الساحة االسياسية العراقية حراكا سياسيا مكثفا بين القوى والكيانات التي خاضت الانتخابات في محاولة لتنظيم الطاولة السياسية بين المشاركين ، بعد التعرف الواضح تقريبا على خريطة المشهد السياسي المقبل. كتل كبيرة تتصدر المشهد تحاول ان تحصد مكاسبها وكتل اخرى تبحث عن مكان لها بين الكبار فيما اعترفت قوى اخرى بهزيمتها بروح رياضية عالية.

المنتصرون والخاسرون يجوبون السوق السياسية لترتيب الاوضاع ، والبحث تحديدا عن شكل الحكومة المقبلة والاتفاق على نوعيتها ، ان كانت نسخة طبق الاصل عن الحكومة «السابقة» او ان تغييرا تفرضه النتائج النهائية سيلقي بظلاله على طاولات المفاوضات التي فتحت ابوابها بشكل رئيسي في كل من بغداد واربيل.

برهم صالح:

حكومة الاقليم تنظر بأهمية كبيرة لمشروع تشكيل حكومة عراقية تشارك فيها جميع المكونات

على ايقاعات تسارعت خطى الكيانات السياسية لاجراء التحالفات من اجل تشكيل حكومة جديدة في الوقت الذي كشفت فيه عضوة مجلس المفوضين حمدية الحسيني عن عزم المفوضية اعلان النتائج الأولية للانتخابات التشريعية بأسرع وقت ممكن. اما النتائج النهائية فان المفوضية تنتظر المصادقة عليها من قبل المحكمة الاتحادية بموجب الدستور العراقي .

وطالبت الحسيني جميع الاطراف والكتل السياسية التحلي بالصبر ومنح الفرصة الكافية للمفوضية للتدقيق حفاظا على نزاهة الانتخابات

فيما عزا الناطق باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات القاضي قاسم العبودي سبب تأخير اعلان النتائج الى الحرص على ان تكون نتائجها دقيقة.

واضاف العبودي في تصرح صحفي امس ان سبب تأخر اعلان النتائج هو لغرض ان تكون دقيقة وتخضع لمراجعات عدة ومطابقات، موضحا ان المفوضية اعلنت قبل الانتخابات ان النتائج سوف تأخذ وقتا اطول من الانتخابات التي جرت في السابق، وذلك لمضاعفة عدد المرشحين، وكذلك بسبب السماح للمهجرين والحركة السكانية ومواطني الخارج بالمشاركة، وذلك يستدعي وقتا اطول من اجل التدقيق بكل هذه السجلات ومطابقتها.

دور الأكراد في رسم الخريطة السياسية المقبلة

في الوقت نفسه قال رئيس حكومة إقليم كردستان برهم صالح، ان حكومة الإقليم تنظر بأهمية كبيرة لمشروع تشكيل حكومة عراقية تشارك فيها جميع المكونات.

جاء ذلك خلال لقاء رئيس حكومة إقليم كردستان، في أربيل ممثل الأمين العام للأمم المتحدة آد ميلكرت حيث بحث الطرفان الأوضاع السياسية في العراق.

واشار صالح خلال لقاء جمعه بممثل الامين العام للامم المتحدة آد ميلكرت إلى ان «الاكراد يريدون إسناد العملية السياسية في العراق والحفاظ على حقوقهم الدستورية لذلك يكون من المهم فتح المجال المناسب أمامهم للمشاركة الفعالة في بغداد».

وحول التحالفات بين القوى العراقية بعد الانتخابات أكد صالح استعداد الاكراد للتحالف مع جميع الأطراف السياسية التي تؤمن بالحياة الدستورية والديمقراطية والحقوق القومية للاكراد في العراق.

وكان عدد من السياسيين العراقيين قد اكدوا ضرورة تشكيل تحالف واسع يضم جميع مكونات الشعب العراقي لتشكيل الحكومة المقبلة في وقت شدد البعض على ان الاكراد سيكون لهم دور مؤثر في رسم الخريطة السياسية المقبلة.

وعدّ القيادي في ائتلاف دولة القانون سامي العسكري الاكراد بانهم حقيقة داخل العملية السياسية لايمكن تجاوزهم وقال العسكري ان «نتائج الانتخابات تؤكد عدم وجود قائمة يمكن لها ان تشكل الحكومة لوحدها ولابد من عقد التحالفات لتحقيق ذلك»

واضاف»لايمكن ايضا ان تتشكل حكومة ليس فيها شيعة او اكراد او سنة فمن هذا الباب يأتي دور البرلمانيين الاكراد بان يكونوا جزءاً من عملية بناء الدولة».

فيما اعربت عضو القائمة العراقية هدى النعيمي عن اعتقادها بان الاكراد سيكونون مؤثرين فاعلين في التفاعلات السياسية الداخلية وسيكون لهم حضور قوي في المشهد السياسي المقبل.

وقالت النعيمي نحن نرى ان الاكراد هم شركاء سياسيون ولهم حضور قوي في الساحة وان القائمة العراقية كانت دائما تتداخل وتتباحث مع الاكراد في شؤون السياسة».

حيدر العبادي:

هناك تفاهمات اساسية اولية ونحن سعداء بهذه التفاهمات..

ائتلاف دولة القانون: لابديل عن المالكي

وفي خضم المشاورات لاجراء تحالفات ما بعد الانتخابات ، بدأت الكتل السياسية الرئيسة بتقديم مرشحيها لمنصب رئاسة الوزراء التي ستكون محصورة، بحسب محللين، بين ثلاث قوائم فائزة، هي قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، والقائمة العراقية التي يترأسها إياد علاوي، والائتلاف الوطني العراقي بزعامة عمار الحكيم.

وكانت بعض وسائل الإعلام نقلت عن مصادر دبلوماسية احتمال ان يبادر ائتلاف دولة القانون بترشيح بديل للمالكي في حال اعترضت الكتل السياسية على توليه رئاسة الحكومة ثانية، هذه الانباء فندها القيادي في حزب الدعوة علي الاديب الذي اكد ان ائتلاف دولة القانون مصر على ترشيح رئيس الوزراء الحالي نوري المالكي لولاية ثانية»، مستبعدا أن يكون لديه «مرشح بديل».

وعن شكل الحكومه المقبلة التي ينظر اليها ائتلاف دولة القانون قال الاديب ان ائتلافه لا يضع أي خطوط حمر على أي كتلة سياسية، ولديه استعداد للتحاور مع الجميع في تشكيل الحكومة»،متوقعا أن تأخذ مسألة اختيار رئيس الوزراء وقتا طويلا، مرجحا أن «يتحالف ائتلاف دولة القانون مع الائتلاف الوطني العراقي»والاتحاد الكردستاني.

من جانبه قلل علي الموسوي مدير المركز الوطني للاعلام واحد المقربين من المالكي ، من الانباء التي تتحدث عن وجود رفض محلي وعربي لتولي المالكي منصب رئيس الوزراء مؤكدا ان الكلام عن وجود رفض محلي وعربي لترشيح زعيم ائتلاف دولة القانون نوري المالكي لولاية جديدة غير صحيح، إذ أن هناك ترحيبا محليا وعربيا بتوليه الرئاسة مجددا خلال الفترة المقبلة».

وأضاف الموسوي إن الحكومة المقبلة ستكون حكومة أغلبية سياسية، مضيفا أن الكتل الأقرب إلى تشكيل هذه الأغلبية، إضافة إلى ائتلاف دولة القانون، هي قائمة التحالف الكردستاني وبعض أطراف الائتلاف الوطني العراقي وقائمة التوافق العراقية وبعض عناصر القائمة العراقية، فضلا عن كتل أخرى صغيرة.

واوضح، ان الحكومة المقبلة ستكون "حكومة أغلبية سياسية حسب ما صرح به المرشح الفائز بأكثر الأصوات إلى الآن وهو رئيس الوزراء نوري المالكي، الذي أعلن مرارا فشل حكومة التوافق التي اعتبرها تعبيراً آخر عن حكومة المحاصصة"، مضيفا ان المالكي "عازم على تشكيلة حكومية رشيقة تتبنى مشروعا سياسيا وطنيا بعيدا عن التجاذبات الطائفية والحزبية، ويكون الوزراء فيها مسؤولين أمام رئيس الوزراء وليس أمام أحزابهم وكتلهم".

وتابع الموسوي ان "جميع الكتل مرشحة لتشكيل هذه الأغلبية، وقد تكون قائمة التحالف الكردستاني وبعض أطراف الائتلاف الوطني وقائمة التوافق وبعض عناصر القائمة العراقية والكتل الصغيرة، هم الأقرب إلى قائمة رئيس الوزراء في جهودها لتشكيل الحكومة".

السجال السياسي وتحركات الكتل الرئيسة

السجال بين الكتل السياسية حول شكل الحكومة المقبلة ما يزال متواصلا فبعد لقاءات معلنة اجراها قادة كتل سياسية خلال الايام القليلة الماضية للبحث في خيارات تشكيل الحكومة الجديدة، حيث شهدت اربيل اكثر من اجتماع كان ابرزها زيارة عادل عبد المهدي ورئيس القائمة العراقية اياد علاوي بشكل منفصل المحافظة..

فيما كشف مصدر رفيع المستوى في حكومة اقليم كردستان عن ان وفدا يمثل الاتحاد الكردستاني سيتوجه قريبا الى بغداد لغرض اجراء حوارات مع الكتل التي حققت نتائج كبيرة في الانتخابات التشريعية" لاسيما ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي

واضاف المصدر ان "الوفد سيبدأ خلال الايام المقبلة زياراته بعد ان تتوضح بشكل كبير النتائج الاولية المعلنة من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات" مشيرا الى ان "القادة الاكراد يجدون انهم الاقرب في عقد تحالفات مع حلفائهم السابقين لاسيما حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاسلامي الاعلى".

فيما قال القيادي في حزب الدعوة عضو ائتلاف دولة القانون حيدر العبادي إن جولة ثانية من اللقاءات تعقد في بغداد بين قادة من الائتلاف ووفد رفيع المستوى يمثل قائمة التحالف الكردستاني لإكمال المفاوضات التي كانت بدأت قبل أسبوع للتوصل إلى تحالف سياسي يساعد في تشكيل الحكومة المقبلة.

وتابع العبادي قائلا في حديث لـ«راديو سوا» إن من حق كل قائمة أن تلتقي مع الكتل لايجاد أغلبية برلمانية مريحة مع التأكيد على الرقابة البرلمانية لإنجاح الحكومة و«هناك تفاهمات أساسية أولية ونحن سعيدون بهذه اللقاءات».

وأوضح العبادي أن اية مفاوضات مع أية قائمة انتخابية هي مفاوضات أولية لن تتبلور صيغتها الكاملة حتى الإعلان النهائي لنتائج الانتخابات، لافتا إلى وجود بعض ما وصفها بالتضاربات في القائمة الواحدة، مشددا على وجود تجانس في قائمة ائتلاف القانون حيث «لا توجد هناك كتل متضاربة في الائتلاف لكن هناك كتل أخرى متضاربة فيما بينها وبالتالي يجب أن ننتظر».

من جانبه توقع محمود عثمان المرشح عن التحالف الكردستاني ان تشكل الحكومة المقبلة بالتوافق بين الكتل السياسية، وقال عثمان لـ (المدى) هناك نية لتشكيل حكومة توافقية بين الكتل الفائزة في الانتخابات، واضاف هناك مشاورات اولية الان بين الكتل حولها، وقد تدخل تلك الكتل بمفاوضات اكثر جدية ورسمية ومستفيضة بعد اعلان النتائج شبه النهائية كما ذكر عثمان ان الحكومة التوافقية ستأخذ وقتاً اقصر من فترة تشكيل الحكومات الاخرى، ولاسيما ان وضع البلد يتطلب ذلك.

اسامة التكريتي:

المشاركة الفاعلة في البرلمان والحكومة هي الاساس الذي نستند اليه في عقد الائتلافات..

من جانبه قال القيادي في قائمة التوافق العراقي النائب رشيد العزاوي ان التوافق ستشارك في الحكومة المقبلة ولن تتخذ من المعارضة سبيلا لها.

ودعا الى تشكيل حكومة توافقية وعدم اقصاء اي قائمة فازت في الانتخابات ، كما شدد على ضرورة ان لاتشكل الحكومة وفق المحاصصة الطائفية.

وقال رشيد العزاوي عن التوافق:» ان جمهورنا في المناطق الشمالية والغربية من العراق صوّت للقائمة العراقية وبنسبة ٩٠٪ ظنا منه ان هذه القائمة سيتم التصويت لها من كل المكونات لتصبح هي القائمة التي سيتم الالتفاف حولها ، لكن الحقيقة اظهرت ان مَن صوّت لها هم جمهور هذه المناطق فقط «حسب قوله.

واوضح العزاوي:» ان جمهور المناطق الشمالية والغربية تفاجأ بنتائج الانتخابات عندما رأى ان هنالك اصطفافات اخرى تم التصويت لها في المناطق الجنوبية ولم يضع جمهور تلك المناطق القائمة العراقية في المقدمة، وهذه العملية اخذت من جمهور قائمة التوافق واثرت على نسبة التصويت لها».

من جهته قال المرشح عن القائمة العراقية حسين الفلوجي انه مع تشكيل حكومة توافقية بين الكتل الفائزة، واشار الفلوجي لـ (المدى) ان الوضع السياسي المعقد في العراق يتطلب تشكيل حكومة توافقية، ولاسيما ان نتائج الانتخابات متقاربة بين اغلب الكتل، وتابع فلذلك يتطلب توافقاً بين اغلب الكتل بغض النظر عن الخلافات السياسية السابقة.

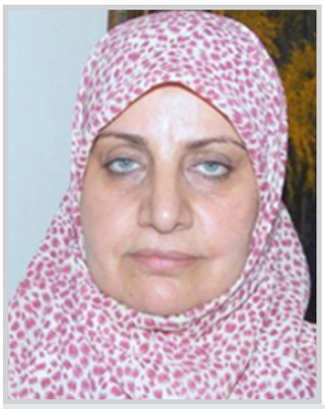

حمدية الحسيني:

على الكتل السياسية التحلي بالصبر ومنح الفرصة الكافية للمفوضية للتدقيق حفاظا على نزاهة الانتخابات

الفلوجي اشار الى نقطة عدها مهمة بقوله ليس من الضروري ان تكون جميع الكتل مشاركة في الحكومة ، فلابد من كتل تراقب عمل الحكومة ، لكن عليها ان لاتضع المشكلات السياسية امام عينها بل تضع المهام الرقابية السليمة مبدأ لها.

الائتلاف الوطني والتحرك على جميع الجهات

من جانبه يبدو ان الائتلاف الوطني العراقي الاكثر تحركا من بقية الكتل في المباحثات، اذ ان هنالك لقاءات جرت بين عمار الحكيم رئيس المجلس الاعلى الاسلامي وطارق الهاشمي القيادي في العراقية كما جرت مباحثات بين عادل عبد المهدي واياد علاوي رئيس القائمة العراقية وكذلك عادل عبد المهدي مع مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان وجلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني في اقليم كردستان واتصالات هاتفية بين عبد المهدي واياد السامرائي القيادي في قائمة التوافق

ويرى النائب وائل عبد اللطيف القيادي في الائتلاف الوطني العراقي ان «الائتلاف يريد ان يؤسس لدولة المؤسسات وليس لدولة حزب واحد او القائد الضرورة «حسب تعبيره.

واوضح :»ان عددا من الائتلافات لديها تحفظ على تسنم المالكي لولاية ثانية على الرغم من ان الائتلاف الوطني لم يصدر عنه اي شيء عن تولي المالكي لولاية ثانية ».

وتابع عبد اللطيف:» ان الكتلة التي تريد ان تشكل الحكومة ، عليها تشكيل جبهة من ٢١٧ نائبا في البرلمان المقبل من اجل تمرير الرئاسات الثلاث».

وبحسب الدستور، فان الكتلة البرلمانية الاكبر هي من تشكل الحكومة والتي لم يعلن عنها لغاية اليوم ، فيما يحتاج منصب رئيس الجمهورية الى ثلثي مقاعد البرلمان.

فيما قال عضو الائتلاف الوطني العراقي قاسم داود ان «تشكيل حكومة قوية يتطلب اشتراك جميع اطياف الشعب العراقي».

وقال في تصريح للوكالة الاخبارية الاسبوعية انه لاتوجد فرصة لتشكيل حكومة فاعلة الا بوجود ممثلين عن الاطياف العراقية الرئيسة وانٍ استبعاد أي مكون يعني أن هناك خللاً خطيراً يمر به البلد وستكون مقدمة الى ازمة كبيرة». واشار الى ان «تحالف عدد من الكتل السياسية سيؤدي الى تشكيل حكومة قوية وفاعلة»، قائلا ان «قيام حالة من الاندماج بين دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي والتحالف الكردستاني بات ضروريا لخلق كتلة نيابية كبيرة تستطيع ان تحمل المشروع السياسي».

عضو الائتلاف الوطني العراقي كريم اليعقوبي قال: ان فكرة تحالف الائتلافين دولة القانون والوطني العراقي مازالت قائمة ونحن بانتظار الإعلان عن النتائج النهائية، لكي يتم فتح باب الحوار بين الكتل الفائزة بشأن تشكيل تحالفات وحول شخصية رئيس الوزراء المقبل ومدى اصرار الائتلاف الوطني على ان يكون هذا المنصب من نصيبه قال اليعقوبي: أن شخصية رئيس الوزراء يجب أن تحظى برضا الجميع، ومن بينهم التحالف الكردستاني والعراقية، مضيفا أن «اختيار رئيس للوزراء سيحتاج لوقت طويل من المباحثات بين الكتل السياسية»،

علي الاديب:

لا خطوط حمراً على اية كتلة وتحالفنا مع التحالف الكردستاني هو الارجح..

لافتا إلى أن «معيار اختيار رئيس الوزراء هو حصوله على تأييد الكتل السياسية وقبوله من الجماهير».

فيما اعلن الأمين العام للحزب الإسلامي رئيس قائمة التوافق العراقي أسامة التكريتي ان قائمة التوافق منفتحة على جميع الأطراف وليس لديها اي اعتراض على أية كتلة.

وقال التكريتي في تصريح نشر على موقع جبهة التوافق :» ان التوافق تلقت دعوات من القوائم الكبرى للتحالف معها لتحديد شكل الحكومة المقبلة». واضاف: ان القائمة تلقت عروضا من ائتلاف دولة القانون والائتلاف الوطني العراقي فضلاً عن عقد لقاءات مع عدد من قادة القائمة العراقية أبرزهم زعيم القائمة إياد علاوي ورئيس كتلة /تجديد/ طارق الهاشمي وأطراف أخرى. وبين: ان قبول أي من هذه الائتلافات مرهون بمسائل عدة منها ثقلنا في مجلس النواب المقبل وقدرة مثل هذا الائتلاف على تحقيق مشروعنا الوطني الذي نتبناه ، ومن خلال هذه الرؤية سنحدد الجهة التي سنتحالف معها، ومدى تعاملها مع مفردات هذا المشروع وتعاطيها للمنهج الوطني إلى جانب استتباب الأمن الذي هو من القضايا الرئيسة لدينا ». واوضح : «ان المشاركة الفاعلة والمؤثرة في مجلس النواب وفي الحكومة هي الأساس الذي نستند إليه في عقد الائتلافات ، اذ ان التوافق لن ترضى أن تكون طرفاً هامشياً حتى وان عرضت عليها وزارات».

قوائم صغيرة بلا حظوظ في التشكيل الحكومي

لم تظهر النتائج الأولية للانتخابات البرلمانية أي مفاجآت تذكر بحصول القوائم الصغيرة أو الكيانات حديثة التكوين على أصوات تمكنها من المشاركة في البرلمان القادم او ان تدخل ضمن التشكيل الحكومي رغم أن اغلب هذه القوى كانت تتوقع أن تحظى بفوز يناسب تحضيراتها واستعداداتها.

الا ان النتائج أتت على ما يبدو بما لم تشته تلك القوائم ومن تضمهم من مرشحين وجدوا أن الناخب العراقي مازال لا يمتلك الوعي الانتخابي لاختيار من يمثله وهو كسول في البحث عن أسماء مرشحين جدد دخلوا الساحة السياسية.

فقد عبّر السيد مازن مكية من تحالف الوحدة الوطنية عن أسفه لخسارة اغلب القوى الصغيرة وعودة الائتلافات الكبيرة للاستحواذ على مقاليد الحكم في العراق بما يمتلكوه، على حد تعبيره، من قدرات مادية ونفوذ وسلطة حكومية مكنتهم من استمالة الناخب عبر الإعلانات والدعايات في الوقت الذي تعجز فيه القوائم التي تسمى صغيرة عن تنظيم دعايات تنافس فيها تلك التحالفات والقوائم الكبيرة

واضاف مكية في حوار مع اذاعة العراق الحر مشيراً إلى عدم وجود تنافس عادل ما مكن قوائم السلطة من الفوز مرة أخرى واستغلال عدم قدرة إيصال أفكار المرشحين وبرامج القوائم الصغيرة للناس لأنها أي القوائم الصغيرة لا تملك أي تمويل خارجي أو دعم من أي دولة مكتفية بجهودها الذاتية وتبرعات أعضائها.

أما الدكتور علي فوزي رئيس كيان الكفاءات في ائتلاف العمل والإنقاذ الوطني الحر فقد بين أنهم كانوا يتوقعون أن يحصلوا على أصوات كثيرة بعد أن اجروا العديد من الندوات واللقاءات مع الناس

مشيرا الى أنهم اعتمدوا على أسماء لكفاءات علمية تحظى بمحبة وإعجاب الناس ويتمتعون بتاريخ ونزاهة عاليتين.

لكن يبدو أن العراقيين يعتقدون أن المرحلة الحالية تتطلب وجود تحالفات وأحزاب كبيرة وقوية ولا مجال للعقول العلمية في قيادة البلد وهذا ما أثبتته النتائج.

لكن اغلب هذه القوى ستراجع إخفاقاتها في هذه الانتخابات لأجل أن تسعى لتجاوزها وإقامة تحالفات مستقبلية فيما بينها للدخول في الانتخابات المقبلة بقدرات تنافسية تناسب المرحلة المستقبلية.

أما الدكتور علي العبيدي رئيس تيار مثلث الخير المستقل فيرى أن "القوى التي انبثقت قبل الانتخابات بقليل وخاضت الانتخابات بإمكانيتها المادية المتواضعة قد استفادت من التجربة وعليها الآن مسؤولية التأسيس السليم والمنظم كي تكون ذات فعل مؤثر على الخارطة السياسية وتكسب شعبية من الآن عن طريق تشكيل تحالفات وطنية فيما بينها لتكوين "لوبيات" بمساعدة منظمات المجتمع المدني كي تعمل على صنع أصوات معارضة مؤثرة تنبع من الشارع وتكون انعكاسا لتطلعات الناس عبر أهداف إنسانية ووطنية وهذا ما بدأت به من الآن أكثر القوائم والقوى التي تسمى الآن صغيرة لكن نتوقع ان تستحوذ على رضا الناس وقناعاتهم مستقبلا."

الكتل والكيانات حديثة التشكيل تشعر ان حظوظها في تشكيل الحكومة المقبلة ضعيفة وان القوائم الكبيرة ستأخذ حصة الاسد الا ان القيادي في ائتلاف دولة القانون عباس البياتي اكد للمدى ان الحكومة المقبلة ستعتمد في تشكيلها على الكفاءات واصحاب الخبرة كونها حكومة خدمات لاتخضع للمحاصصة، واضاف البياتي ان ائتلاف دولة القانون سيسعى في حال تشكيل الحكومة الى مفاتحة جميع القوى السياسية من اجل اشراك جميع اصحاب الكفاءات في التشكيل الحكومي.

مفاوضات شاقة للوصول إلى صيغة توافقية

فرضت النتائج الأولية للانتخابات العراقية تقدم المالكي في ٨ محافظات عراقية منها بغداد والبصرة، مقابل تقدم اياد علاوي في خمس محافظات ابرزها الموصل ، فيما حلت قائمة الائتلاف الوطني ثانية في معظم المحافظات الجنوبية، وتقدم «التحالف الكردستاني» في مدن إقليم كردستان.

امام هذه النتائج يبدو واضحا للمتابع للشأن السياسي العراقي ان مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة ستكون شاقة وماراثونية.

ويتكون البرلمان العراقي من ٣٢٥ مقعداً ٨ منها للأقليات الدينية (المسيحيين والصابئة والشبك والايزيديين) و٧ مقاعد ستحسب في نطاق ما يسمى «القاسم الوطني» بمعنى الأحزاب التي حققت أعلى نتائج على المستوى الوطني، و ٣١٠ مقاعد موزعة على ١٨ محافظة عراقية اكبرها بغداد (٦٩ مقعداً) ثم الموصل (٣١ مقعداً) والبصرة (٢٣ مقعداً) وأصغرها المثنى (٧ مقاعد).

ومن تقديرات النتائج الأولية التي أعلنت عنها المفوضية المستقلة للانتخابات فإن «قائمة ائتلاف دولة القانون » ستحصد ما بين (٨٠ الى ٩٠) مقعداً، و «العراقية» بين (٧٠ الى ٧٥ مقعداً و «الائتلاف الوطني» بين (٦٥ الى ٧٥) مقعداً و «التحالف الكردستاني» ما يقارب ٥٠ مقعداً.

وهناك كتل صغيرة أخرى ستحضر في البرلمان العراقي المقبل على ان يتراوح حضورها بين ٥ الى ١٥ مقعدا مثل قائمة «التوافق» و «وحدة العراق» بزعامة وزير الداخلية جواد البولاني، إضافة الى خمسة مقاعد ستتوزع بين قائمة اتحاد الشعب واحرار والوحدة الوطنية وغيرها.

وسيكون على البرلمان العراقي المقبل اختيار رئيس البرلمان ونائبيه ورئيس الجمهورية ورئيس والحكومة.

وجرى اختبار هذا النظام في عام ٢٠٠٦ حيث استمرت مفاوضات تشكيل الحكومة شهوراً عدة وكانت تحتاج الى صفقة متكاملة لاختيار جميع تلك المناصب دفعة واحدة بأسلوب تقاسم المناصب بين المكونات ما يشمل المناصب السيادية ثم الوزارات السيادية ثم الوزارات غير السيادية. وتحتاج تلك الصفقة اليوم الى غالبية ٢٠٩ من اعضاء البرلمان يمثلون ثلثيه.

والغالبية المطلوبة بحسب النتائج المتوقعة تتطلب تحالف ٣ قوى رئيسة على الأقل واجتذاب عدد من الشخصيات والأحزاب الصغيرة مع دفع القوة الرابعة الى المعارضة، أو تحالف القوى الأربع الكبيرة ودفع القوى الصغيرة الى المعارضة.

كريم اليعقوبي:

اختيار رئيس الوزراء سيحتاج لوقت طويل من المباحثات بين الكتل السياسية..